

احلال نظم الدفع الالكتروني محل الطلب على العملة الاجنبية في العراق
(مستقبل التنمية النقدية في العراق)

Replacing Electronic Payment Systems with Demand for Foreign
Currency in Iraq (The Future of Monetary Development in Iraq)

م.م لمياء سعد جواد حبي²

Asst. Lect. Lamyaa Saad Jawad Huby

كلية العلوم الإسلامية، قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية،
جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق

College of Islamic Sciences, Department of
Islamic Financial and Banking Sciences,
University of Warith al-Anbiya, Karbala, Iraq

Lamyaa.huby@uowa.edu.iq

أ.م.د رجاء جابر عباس الجبوري¹

Dr. Raja Jaber Abbas Al-Jubouri

كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة
كربلاء، العراق

College of Administration and
Economics, Department of
Accounting, University of Karbala,
Iraq

rajaa.j@uokerbala.edu.iq

م.م سدى موفق رشيد أبو دكة³

Asst. Lect. Sodaa Muwafaq Rashid Abu Dakka

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الأنبياء، كربلاء، العراق

College of Administration and Economics, University
of Warith Al-Anbiya, Karbala, Iraq

Suda.m@uowa.edu.iq

المستخلص:

ان عملية الطلب على العملة الاجنبية (الدولة) هي سمة مشتركة بين الاقتصادات النامية ومنها العراق الذي يشهد مرحلة انتقالية والذي مر بفترات من التضخم . وتعرف على انها الظاهرة التي يقوم فيها المقيمون المحليون في دولة ما باستخدام عملات اجنبية اكثر استقرارا مثل الدولار الامريكي أو اليورو كخيار بديل، وبالتالي تصبح العملة اكثر تقبلا واكثر عدم استقراراً واهم ما توصلت اليه الدراسة هو انه لا يزال احلال العملة يشكل عاملاً هاماً في الاقتصاد العراقي كونه يرتبط اقصاده بشكل كبير على العوائد النفطية نتيجة الاضطرابات التي يتعرض لها النفط . لذا اصبحت الحاجة لاعادة اعمار النظام المالي وبناء الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الخدمات المصرفية ، وتبني حلول مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية الامر الذي يؤدي الى الانتعاش المالي والاستفادة من التقدم التكنولوجي للتغلب على حقيبة ما بعد الحرب اهم ما توصلت اليه الدراسة هو ان تعمل الرقمنة على تقليل دور النقود التقليدية وتزود البلاد بخيارات اوسع للشمول المالي وتقليل تكاليف التشغيل والمخاطر المرتبطة بأدارة العملات المادية . كما توصي الدراسة برسم خارطة طريق استراتيجية لمستقبل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية والتكنولوجيا المالية في العراق جهدا تعاونيا بين القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: الطلب على العملة الاجنبية ، النقود الالكترونية ، العراق.

Abstract:

The process of demand for foreign currency (dollarization) is a common feature among developing economies, including Iraq, which is witnessing a transitional phase and has gone through periods of inflation. It is defined as the phenomenon in which local residents in a country use more stable foreign currencies such as the US dollar or the euro as an alternative option, thus making the currency more volatile and unstable. The most important finding of the study is that currency replacement is still an important factor in the Iraqi economy, as its economy is largely linked to oil revenues due to the turmoil that oil is exposed to. Therefore, there is a need to rebuild the financial system, build confidence in the banking system, enhance banking services, and adopt innovative solutions such as digital payments and financial

technology, which leads to financial recovery and takes advantage of technological progress to overcome the post-war era. The most important finding of the study is that digitization reduces the role of traditional money and provides the country with broader options for financial inclusion and reduces operating costs and risks associated with managing physical currencies. The study also recommends drawing a strategic roadmap for the future of digital payments, banking services and financial technology in Iraq, a collaborative effort between the public and private sectors.

Keywords: Demand for foreign currency, electronic money, Iraq

1. المقدمة:

في عدد كبير من الاقتصادات الناشئة والنامية، لا تؤدي العملات المحلية وظائف المال بشكل كافٍ. ولذلك، يميل السكان المحليون إلى الاحتفاظ بوسائل مقومة بالعملات الأجنبية في البنوك المحلية بالإضافة إلى ودائعهم بالعملات المحلية. إن الدرجة التي تأخذ فيها العملة الأجنبية دور العملة المحلية تعكس مدى انتشار ظاهرة الدولار أو استبدال العملة: إذ عرف الاقتصاد العراقي في ظاهر احلال العملة الاجنبية وتدهور في قيمة الدينار العراقي وظهور المعدلات السريعة للتضخم منذ الثمانينات ثم بدأ بالتدهور الفعلي منذ التسعينات ثم بدأت بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا خلال المدة المدروسة نتيجة الاضطرابات السياسية بعد عام 2004 الامر الذي انعكس باستخدام الدولار الامريكي كمخزن للقيمة واداة لقياس المدفوعات وبالتالي يؤدي ذلك إلى تآكل سيطرة السلطات النقدية على مجاميعها. وعلى هذا الاساس جاءت العملات الرقمية الصادرة من البنوك المركزية لتكون المكافئ النقدي للعملات التقليدية ولمواجهة خطر احلال العملة الاجنبية محل العملة المحلية وتمثل مراحل التحول من الدفع التقليدي الى الدفع الالكتروني احد العوامل المهمة لاصدار العملات الالكترونية القانونية وذلك من خلال تطوير نظم المدفوعات ودراسة السيناريوهات المحتملة لاصدار العملات الرقمية.

2. منهجية البحث

1- اهمية البحث:

ان الاتجاهات المختلفة لتقلبات سعر الصرف والتضخم في العراق يمكن ان يكون لها تأثير متناقض على مستوى الاحلال النقدي وفي حالة الصدمات السلبية لسعر الصرف والتضخم يؤدي الى ارتفاع مستوى الطلب على العملة الاجنبية بسرعة لذ تبرز مبادرات وابتكارات النقود الالكترونية كقوى تحويلية تهدف الى اعادة تشكيل الممارسات المصرفية التقليدية وزيادة النمو الاقتصادي.

2- مشكلة البحث:

ان عملية الاحلال النقدي والطلب على العملة الاجنبية تأتي نتيجة التبعات السياسية من خلال قيام الحكومات بتمويل عجزها من خلال التضخم والتي تجبر شعوبها على الاستجابة للتضخم عن طريق تقليل ممتلكاتها من العملة المحلية واستبدالها بالعملات الاجنبية. وكثيرا يؤدي هذا الاستبدال الى الانخفاض في قيمة العملة والى انخفاض في الارصدة الحقيقية المحلية وتآكل القوة الشرائية للعملة لذلك تمثل تطبيق التقنيات الالكترونية الحديثة حافزا كبيرا للبنك المركزي وبالتالي التخلص من الطلب على العملات الاجنبية.

3- اهداف البحث:

يهدف البحث الى دراسة مدى تأثير تقلبات التضخم وسعر الصرف ومدى اثرها على قيمة العملة المحلية، وبالتالي مدى تأثير البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وذلك للوصول الى النمو المطلوب من خلال تهيئة البيئة النقدية المناسبة وذلك باستخدام التقنيات النقدية الجديدة والمبتكرة.

4- فرضية البحث:

تنطلق من الفرضية القائلة ان سياسة البنك المركزي في العراق كان لها تأثير واضح في تحقيق الاستقرار في قيمة العملة على الرغم من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتضخم خلال مدة الدراسة. وذلك من خلال رسم الرؤية المستقبلية لاصدار عملات الكترونية خاضعة لسلطة البنك المركزي وكذلك التخلص من عملية استبدال العملة المحلية بالعملات الاجنبية.

3. الطلب على العملة الاجنبية نظرة عامة

يعني الطلب على العملة الاجنبية (استبدال العملة) هو احلال النقد الاجنبي محل النقد المحلي. وعادة ما يشار الى طلب المقيمين في بلد ما على العملات الاجنبية بظاهرة الاحلال النقدي. ويطلب النقد الاجنبي عادة اما لتمويل التجارة الدولية او السياحة. ويعكس الطلب على النقد الاجنبي رغبة المقيمين في تدنية تكاليف المبادلات، او لتخفيض مخاطر الصرف الاجنبي، أو لاعتقادهم بان النقد الاجنبي يمثل مخزونا اكثر امانا للقيمة. وينقسم الاحلال النقدي الى نوعين (البازعي،

1995، ص41):

- 1- احوال نقدي متمائل اذا كان المقيمون وغير المقيمين يحتقون بالعملات المحلية والعملات الاجنبية في آن واحد .
- 2- الاحلال النقدي غير المتمائل اذ لم يكن هناك طلب من غير المقيمين على العملة المحلية .

وفي بعض البلدان النامية، فإن الطلب على العملات الأجنبية من قبل المقيمين المحليين، وخاصة على العملات الصعبة والدولار الأمريكي في أغلب الأحيان، قد تجاوز بكثير متطلبات هذه المعاملات. وتتميز هذه البلدان، بما في ذلك الأرجنتين وبوليفيا والمكسيك وأوروغواي وبوغوسلافيا، بهياكل اقتصادية مختلفة. ولكن على الرغم من هذه الاختلافات، فقد شهدت جميعها تحولاً كبيراً بعيداً عن عملاتها المحلية إلى العملات الأجنبية، وخاصة خلال فترات معدلات التضخم المرتفعة والمتغيرة وحالة عدم اليقين الكبيرة بشأن السياسات المحلية. وفي بعض هذه البلدان، أصبح استخدام العملات الأجنبية واسع الانتشار لدرجة أنه حتى المبيعات والعقود المحلية البحتة يتم التعامل بها بالعملة الأجنبية (Rojas, 1986, p35).

لا تستخدم الدول الصغيرة فقط العملات الأجنبية جنباً إلى جنب مع عملتها المتداولة، ولكن أيضاً بعض الدول الكبيرة تحاول التخلي عن عملاتها الخاصة لاستخدام عملة مشتركة في منطقة معينة. وهو الوضع الذي يسمى اتحاد العملة، مثل الاتحاد النقدي الأوروبي. قامت مجموعة من الدول الأوروبية المكونة من 12 دولة بإنشاء عملة جديدة وبنك مركزي مشترك جديد. بعد إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ECB) في عام 1998، تم تنفيذ السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي منذ عام 1999. والهدف الأساسي للبنك المركزي الأوروبي هو الحفاظ على استقرار الأسعار في منطقة الاتحاد الأوروبي. عندما لا يكون هناك تضخم أو انكماش، يمكننا القول أن هناك استقراراً للأسعار إذا لم ترتفع الأسعار أو تنخفض في المتوسط، بل ظلت مستقرة بمرور الوقت. ويتولى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي مهمة الحفاظ على القوة الشرائية لليورو (Chanthol, 2024, p2).

3- الطلب على العملة الأجنبية ودالة الطلب على النقود :

لقد اهتم الاقتصاديون بدالة الطلب على النقود نظراً لما يمثله من أهمية في السياسة الاقتصادية سعياً للوصول إلى تحديد أكثر دقة. ومن ذلك تطوير نموذج الاحلال النقدي (الطلب على العملة الأجنبية) الذي يدرس تأثير السياسات النقدية الأجنبية في الطلب المحلي على النقود كما يدرس اعتبارات الصرف الأجنبي. إذ يؤكد المنهج النقدي على دور السوق النقدي، وتعادل أسعار الفائدة في تفسير تحركات الصرف الأجنبي، وتعادل القوة الشرائية، وفي المقابل يركز منهج محافظ الاستثمار على أن الأصول ليست بدائل تامة، مما يؤكد أن بان سعر الصرف الأجنبي يتحدد بشروط التوازن في جميع أسواق الأصول، بينما يركز المنهج الكينزي على علاقات التوازن للارصدة في أسواق الأصول والتيارات في أسواق الصرف الأجنبي، وتفترض هذه المناهج الثلاثة أن طلب الأفراد ينحصر فقط في الطلب على النقد المحلي في محافظهم الاستثمارية (البازعي، 1995، ص 44).

إن احتفاظ الأفراد بالعملة الأجنبية باعتبارها وسيلة لحماية ثرواتهم وعدها خزيناً مستقراً للقيمة أو لتلافي كلف الصفقات كلها عوامل تفرض صفة عدم الاستقرار لدالة الطلب على النقود إذ أصبح هذا الطلب يخضع إلى توازن المحفظة وهذا يعني أن التوقعات حول تغييرات سعر الصرف وفروقات أسعار الفائدة تؤثر في الطلب على النقود الأجنبية والمفاضلة بينها وبين العملة المحلية، لذا أصبح الترابط بين التضخم وقيمة العملة المحلية من جهة وبين عرض العملة المحلية من جهة ثانية أضعف من ذي قبل مما أضعف العلاقة التنبؤية بين التضخم وعرض النقد وأصبحت هذه العلاقة يشوبها الغموض وعدم الفهم، فمع تخفيض سعر الصرف يتوقع المضاربين بان هذا التخفيض سيعقبه مزيد من الانخفاض لذا فإنهم يقومون بزيادة عرض العملة المحلية التي انخفض سعر صرفها وهذا من شأنه أن يدفع سعر الصرف المحلي إلى المزيد من الانخفاض، كما أن التوقع بالانخفاض والتخوف من تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات بسبب التضخم الذي يلي التخفيض واهتزاز الثقة بالعملة الوطنية يدفع الأفراد للتخلص من العملة المحلية والتأثير سلباً على سعر صرفها (بندر، ص 7).

4- العلاقة بين الطلب على العملة الأجنبية وتقلبات سعر الصرف

عندما تشهد دولة ما مستويات عالية من الاحلال النقدي، فإن الطلب على العملة المحلية يعتمد على أسعار الفائدة الاسمية المحلية والأجنبية لذا تصبح العملة غير مستقرة وأكثر تقلباً. إذ يعتمد قرار استخدام العملة المحلية أو الأجنبية للمقيمين المحليين على عاملين رئيسيين: فائدة العملة كوسيلة للدفع وكمخزن للقيمة. يتم تحديد فائدة العملة بشكل أساسي من خلال مدى قبولها، فكلما زاد عدد الأشخاص الذين يستخدمون العملة، زاد قبولها على نطاق أوسع، ولذلك فإن العملة الأجنبية تكون أكثر فائدة في بلد ما إذا كان مستوى احلال العملة مرتفعاً. ونتيجة لذلك، عندما ينخفض سعر الفائدة، وكذلك فرق سعر الفائدة الاسمي وانخفاض سعر الصرف في البلاد، يمكن للمقيمين المحليين الاستثمار في استخدام العملة الأجنبية إذا كان لديها مخزن جيد للقيمة. وهذا يعني أيضاً أنه إذا كانت هناك علاقة بين استبدال العملة وتقلب أسعار الصرف، فإن الاتجاه المختلف لصدقات أسعار الصرف يمكن أن يكون له تأثير متناقض على مستوى

احلال العملة. وفي هذه الحالة، تؤدي الصدمات السلبية لسعر الصرف إلى زيادة مستوى احلال العملة بسرعة، مما يؤثر على تقلب سعر الصرف بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، فإن الصدمات الإيجابية لسعر الصرف لا تولد سوى ردود فعل خفيفة، ولا تؤثر على تقلب سعر الصرف إلا بشكل طفيف (Jewon Ju, 2020, P3).

5- الآثار الاقتصادية للطلب على العملة الأجنبية

لقد أدت الدرجة المتزايدة من الاستبدال النقدي إلى ظهور عنصر المخاطرة في التنبؤ والتقدير للمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية من قبل السلطات. ومن بين العواقب الأكثر وضوحاً المترتبة على الإحلال النقدي انخفاض قدرة السلطات في السيطرة على الائتمان والمجمعات النقدية، والمشاكل التي يطرحها تصميم برنامج نقدي مناسب. وذلك لأن السلطات النقدية ليس لديها سيطرة كاملة على كمية الدولارات التي يطلبها السكان. في ظل وجود البديل النقدي، يصبح التعريف التجريبي ذو الصلة للنقد أكثر صعوبة، حيث يمكن للمرء اعتباره وسيلة جذابة للسيولة والمخدرات المالية، عندما لا يكون هناك سوى عدد قليل من البدائل المحلية المتاحة للاحتفاظ بالثروة. وفي غياب ضوابط صارمة على الصرف أو غيرها من العوائق التي تحول دون الاحتفاظ بالأموال الأجنبية، فإن تكاليف المعاملات المتكبدة في تبادل الأموال المحلية مقابل الأموال الأجنبية ستكون صغيرة نسبياً، مقارنة بالوسائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة، مما يخلق مزيداً من التحيز في هذه الأموال. وتؤثر التغيرات في الثروة الحقيقية على الطلب على الأدوات المالية المحلية والأجنبية. وقد تؤدي زيادة الثروة الحقيقية إلى زيادة الطلب على كل من العملات المحلية والأجنبية. في حين أن العوامل المذكورة سابقاً تساعد المرء على فهم الاحتفاظ بالعملة الأجنبية في البلدان النامية، فإن العامل الأكثر أهمية الذي يساعد في تفسير الاستبدال النقدي هو الفرق بين معدل العائد الحقيقي المتوقع على الاستثمارات المالية المحلية والأجنبية. ويمكن تقريب معدل العائد التفاضلي هذا إلى حد كبير من خلال المعدل المتوقع لانخفاض قيمة العملة المحلية. وإذا تم تحديد أسعار الفائدة المحلية والأجنبية على الأدوات المالية بحرية، فإن الفرق بين السعرين المعدل لمخاطر البلد - سوف يرتبط بالتغير المتوقع في سعر الصرف. ولكن في بعض البلدان النامية تؤدي سياسة الحفاظ على سعر فائدة اسمي ثابت لفترات طويلة، بصرف النظر عن مستوى التضخم، إلى تفاقم الإحلال النقدي، لأن العائد الحقيقي على الأصول المالية المحلية ينحدر نسبة إلى العائد الذي يتم الحصول عليه على الأصول الأجنبية (Rojas, 1986, p36).

6- تطور النقود الإلكترونية

أصبحت الوظائف الرئيسية النقود التي تصدرها البنوك المركزية على اعتاب تغيير كبير فمذ قرن من الزمن، دخلت العملات الخاصة في منافسة مع بعضها البعض ومع العملات التي تصدرها الحكومات، والتي تسمى بنقود الثقة. وكان لظهور البنوك المركزية قد حول كفة الميزان لصالح عملة الإبراء القانوني أو نقود الثقة، التي تعمل كوحدة حساب أو كمخزن للقيمة أو واسطة للتبادل. ومع ظهور العملات التكنولوجية والرقمية بأشكالها المختلفة التي تركز عليها. أصبح من السهولة الفصل بين وظائف النقود ومنافسة المباشرة مع عملات الإبراء القانوني في بعض الجوانب. ومن المؤكد احتفاظ عملات البنوك المركزية كمستودعات للقيمة، بالنسبة للبلدان التي تصدرها في صيغة رقمية فضلاً عن كونها وسيط للتبادل وهذا ما يؤكد زيادة أهمية نظم الدفع ذات الوساطة الخاصة، مما يكثف المنافسة بين مختلف أشكال نقود البنوك المركزية والنقود الخاصة فيما يتعلق بدورها كوسيط للتبادل. إذا تركنا قوى السوق يعمل بشكل تلقائي، فمن الممكن أن يكون الدور الأكبر إلى بعض جهات إصدار النقود وجهات توفير تكنولوجيا الدفع. وهذا ما يؤثر على طبيعة النقود ودورها في الاقتصاد (براساد، 2022، ص7).

7- النقود الإلكترونية وأهميتها الاقتصادية:

النقود الإلكترونية هي أحدث أداة في أنظمة الدفع وتملك عدد من المصطلحات ال مرادف لها تعكس وجهات نظر الباحثين والاقتصاديين من هذه المصطلحات النقد الرقمي أو العملة الرقمية ونق الرقمية لكن بغض النظر عن مصطلح المستخدم فإن هذه المسميات تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية التي هي وسيلة وفاء جديدة جاءت نتيجة تطور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Huby, Almosawi, 2024, p758).

تعمل المدفوعات والتكنولوجيا المالية على تعزيز الكفاءة من خلال تبسيط المعاملات المالية والحد من الاختناقات البيروقراطية من خلال رقمنة أنظمة الدفع. وهذه الكفاءة ضرورية من أجل التعافي الاقتصادي لأنه يعمل على تسريع ونيرة التجارة والاستثمار والأنشطة الاقتصادية بشكل عام. كما أن تبني التكنولوجيا المالية يعزز من الشمول المالي من خلال الاستفادة من الحلول المبتكرة مثل الخدمات المالية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. فالسكان الذين كانوا في السابق يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات يمكنهم الآن الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية. كما تساهم المدفوعات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل القطاع المالي. على سبيل المثال يضمن استخدام تقنية Blockchain سجلات آمنة وغير قابلة للتغيير للمعاملات. مما يقلل

من مخاطر الفساد ويعزز الثقة في الانظمة المالية. اذ تجذب هذه الشفافية الجديدة المستثمرين المحليين والاجانب. مما يحفز النمو الاقتصادي ويجذب تدفقات راس المال (Fawzi, 2024, p5).

فضلا عن ذلك ، دعم البنية التحتية والابتكار وريادة الاعمال . وتتيح حلول التكنولوجيا انشاء خدمات مالية جديدة . كما تساعد دمج المدفوعات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية المرنة في مواجهة الصدمات الاقتصادية المستقبلية وتوفير القدرة على التكيف والتوسع لهذه التقنيات للاستجابة بسرعة للظروف الاقتصادية المتغيرة. وتوفر هذه القدرة اساسا قويا للنمو المستدام والتعافي (Fawzi, 2024, p6).

8- هيكل العملة العراقية واهداف دالة الطلب النقدي

ان الطبيعة غير المستقرة في الطلب على النقود من خلال تحوط الافراد بالعملة الاجنبية وعدها خزين مستقر للقيمة ووسيلة مناسبة لحماية ثرواتهم . ادت بالمجتمع الاقتصادي العراقي الى التحوط بالعملة الاجنبية وتبني عادات ادخارية متنوعة لثرواتهم الامر الذي عزز من ظاهرة الدولار بمختلف اتجاهاتها ، ونظرا لعدم الاختيار الصحيح لادوات السياسة النقدية في المدى القصير والمتوسط ولعدم قدرة السلطات النقدية على كسب ثقة المجتمع جعل والافراد المؤسسات في حالة ترقب دائم للوضع الاقتصادي بعد ان اهتزت ثقة الجمهور عندما كان تصرف البنك المركزي العراقي لا يتفق مع ما يعلنه من سياسة نقدية . وفي الغالب لجأ الجمهور الى حيازة بدائل من موجودات وعلى رأس تلك الموجودات هي العملة الاجنبية بدلا من العملة المحلية في ادارة حقائبهم . لذا فان النمو النقدي واية سياسة نقدية تستهدف بشكل مباشر لا بد ان تتأكل وتتخرف عن اهدافها بسبب حالة عدم الاستقرار وتأثيرها على دالة الطلب النقدي مما يجعل السياسة النقدية نفسها تعمل بعيداً عن اهدافها الموسومة . وان البديل المناسب امامها هو استهداف التضخم بدلا من استهداف الكتلة النقدية (سلمان ، 2010 ، 147) .

ان دعم العملة المحلية ورفع قيمتها مر بعدة مراحل أهمها:

المرحلة الاولى: هو تخفيض سعر الصرف الرسمي خلال المدة (2004-2009) مما ترتب على اثرها انحسار فجوة الصرف بين السعريين الرسمي والموازي بحدود (1%) او ادنى منه . وذلك من حيث انخفاض سعر الصرف الموازي من (1454) دينار الى حوالي (1182) دينار للمدة ذاتها ، فضلا عن ارتفاع قيمة الدينار العراقي بحدود (4.48%) بالسعر الرسمي ونحو (3.89%) بالسعر الموازي للمدة نفسها . ان تحقيق الاستقرار السعري والتضييق في فجوة الصرف يعود الى عوامل ادارية واقتصادية ومن هذه العوامل (الغالي ، 2021 ، ص20-21) :

- 1- اعتماد نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية في 4 تشرين الاول 2003 .
- 2- الغاء تعددية اسعار الصرف والتي بلغت نحو (11) سعر صرف .
- 3- قيام البنك المركزي العراقي بتاريخ 2004/1/15 بطباعة عملة عراقية جديدة استنادا الى امر سلطة الحكومة المؤقتة رقم 43 لسنة 2003 والغرض من اصدار العملة الجديدة هو تعزيز ثقة الجمهور بالدينار العراقي واصلاح النظام النقدي والمالي وتسهيل المعاملات اليومية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي (Farhan, 2022, P7).

المرحلة الثانية (2010-2013) :

ومن هنا بدأ الاقتراب بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ، وتراجع في قيمة الدينار العراقي في السوق الموازي فعلى الرغم من ثبات سعر الصرف الرسمي بحدود (1170) دينار ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1185) و (1196) دينارا لعامي (2010) و (2011) على التوالي ، وهو ما يعني وبنحو (0.2 %) لعام (2010) و (0.9%) لعام (2011) . حيث اقدم البنك المركزي على تخفيض سعر الصرف الرسمي محاولة للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحقيق فرق معقول بين السعر الرسمي والموازي الى (1166) دينارا وضخ كميات كبيرة من الدولار عبر نافذة البيع بـ (48) مليار دولار بمعدل نمو سنوي قدر بـ (17.4%) عام 2012 ، مدعوما بارتفاع الاحتياطات الاجنبية ، غير ان النتائج جاءت عكسية ففي الوقت الذي ازدادت فيه قيمة العملة المحلية الى (0.3%) بالسعر الرسمي انخفضت استناداً الى السعر الموازي حوالي (3.09%) خلال عام 2012 .

المرحلة الثالثة

شهدت هذه المرحلة تراجع تدفق العملة الاجنبية الى البنك المركزي وانخفاض في ايرادات الموازنة العامة بسبب تراجع في اسعار النفط ما يقارب (50.3%) بين عامي (2014-2015) ، . والتحدي الاخر الذي واجه البنك المركزي يتمثل في التمويل غير المباشر للموازنة العامة من خلال شراء حوالات الخزينة من الاسواق الثانوية ، ولان هذا الشراء من العملة المحلية سيتحول الى طلب عملة اجنبية عند انفاقه من قبل الحكومة دون وجود ما يقابله من الدولار أو اي اصل اخر وهو ما يشكل ضغطاً مزدوجاً على الاحتياطات الاجنبية وسعر الصرف الذي تولد نتيجة الصدمة الثانية التي لحقت بالاقتصاد الوطني اذ تمكنت المنظمات الارهابية (داعش) من احتلال عدد من المحافظات الشمالية في منتصف عام (2014) .

جدول (1) مسار سعر الصرف الدولار الأمريكي تجاه الدينار العراقي الرسمي والموازي للمدة (2004-2018)

السنة /المؤشر	سعر الصرف الموازي دينار/دولار	سعر الصرف الرسمي دينار/دولار	مبيعات البنك المركزي (مليون دولار)	مشتريات البنك المركزي (مليون دولار)	معدل نمو المشتريات (%)	الاحتياطات الاجنبية (مليار دولار)	معدل نمو الاحتياطات الاجنبية %
2004	1454	1453	293	901	-	7.9	-
2005	1472	1469	6108	10402	1054.4	12.2	54.4
2006	1475	1467	10462	14930	43.5	18.1	48.8
2007	1267	1255	20602	16912	13.2	30.4	67.9
2008	1203	1193	25869	45850	171.1	49.2	61.8
2009	1182	1170	33992	23013	(49.8)	44.3	(9.90)
2010	1185	1170	36171	41004	78.1	50.6	14.2
2011	1196	1170	39798	51003	24.3	61	20.5
2012	1233	1166	48649	57004	11.7	70.3	15.2
2013	1232	1166	53231	62000	30.4	77.4	10.02
2014	1214	1188	51728	47515	(23.3)	66.3	(14.3)
2015	1247	1190	44304	32450	(31.7)	53.7	(19)
2016	1275	1190	33524	25653	(20.9)	45.3	(15.6)
2017	1258	1190	42201	40355	57.3	49.3	8.8
2018	1208	1190	47133	52229	29.4	64.7	31.2

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة ،

9- ظاهرة احلال العملة الاجنبية في الاقتصاد العراقي

شهد الاقتصاد العراقي في بداية عقد التسعينيات اختلالا كبيرا في بنية مكوناته المختلفة (الخدمية والانتاجية والبنى التحتية) . وقد جاء ذلك كنتيجة للتداعيات التي خلفتها حالة العقوبات والحرب التي تعرض لهما العراق ، فضلا عن سوء الادارة الاقتصادية مما اعاد هيكليته الاقتصادية العراقي وفق صيغ جديدة قائمة على استخدام البدائل المحلية في تشكيل مخرجات الناتج المحلي الاجمالي . وبسبب ايقاف تصدير النفط اثر كبير في تناقص احتياطات العراق من العملة الاجنبية نظرا لاعتماد العراق في تمويل انفاقه العام على واردات النفط من اجل اعادة بناء ما دمرته الحرب من البنى التحتية . ادى ذلك الى اختلال السوق النقدية وارتفاع معدلات الفائض في مستوى عرض النقد وبالتالي ارتفاع معدل التضخم، ادى ذلك الى تراجع سعر صرف الدينار العراقي ففي نهاية 1995 كان هذا السعر في السوق الموازي يقارب 3000 دينار اذ ان العوامل السابقة كان لها دور كبير في بروز ظاهرة الدولار والتي تعني احلال العملة الاجنبية محل العملة المحلية في التداول المحلي ، وانتشار ظاهرة المضاربة بالعملة الاجنبية مما زاد من استقرار سعر الصرف الدينار (حسن، 2004، ص1) .

وبعد عام 2003 كان لعملية تحول العراق الى اقتصاد السوق وكذلك اتخاذ اجراءات الخصخصة ودخول الاستثمار الاجنبي المباشر وانفتاح العراق على العالم الخارجي من اجل تصدير النفط ، ورفع الدعم عن اسعار المحروقات الامر الذي سبب في ارتفاع التضخم من 27% عام 2004 الى 31% عام 2007 ، ادى الى ارتفاع معدلات احلال العملة الاجنبية من 8.683% عام 2004 الى 19.265% عام 2007 ويعود سبب ذلك الارتفاع في حجم العملة الاجنبية في التداول نتيجة قيام الحكومة الانتقالية بتوزيع الرواتب موظفي الدولة بالدولار عام 2004 فضلا عن الشحة في الطاقة والمشكلات الامنية . فضلا عن الزيادة في الاجور والرواتب لم يقابلها زيادة في انتاج السلع والخدمات المنتجة مع زيادة الاستيرادات من السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق ، إن جودة الخدمات المصرفية هي عنصر رئيسي في المنافسة بين المؤسسات في الاستجابة السليمة وسريعة وفعالة للاحتياجات ورغبات العملاء تجعلهم راضين عن المؤسسة وبالتالي زيادة حصتها السوقية (كشكول، الحمداني، الحبوبى، 2023، ص423).

جدول (2) تطور معدلات عرض النقد الواسع والودائع بالعملة الاجنبية ومعدل الدولار في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنة/ المؤشر	الودائع بالعملة الاجنبية	عرض النقد الواسع M2	معدل الدولار %
2004	10,064,000	12,254,000	8.683

30.652	14,684,000	4,501,000	2005
29.374	21,080,000	6,192,000	2006
19.265	26,956,076	5,193,000	2007
21.756	34,919,675	7,597,000	2008
19.592	45,437,918	8,902,000	2009
7.888	60,386,086	4,763,000	2010
12.574	72,177,951	9,076,000	2011
14.508	77,187,497	11,198,000	2012
10.702	89,512,076	9,580,000	2013
14.162	92,988,876	13,169,000	2014
13.270	84,527,272	11,217,000	2015
10.195	90,466,370	9,223,000	2016
8.185	92,857,047	7,600,000	2017
13.536	95,390,725	12,912,000	2018
13.896	103,441,131	14,374,000	2019
11.038	119,906,260	13,235,000	2020
14.864	139,885,978	20,793,000	2021
23.953	168,291,372	40,310,000	2022

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة ،

شهدت المدة عام 2008 – 2010 انخفاض في معدلات التضخم من 13% عام 2008 الى 2% عام 2010 ، يقابلها انخفاض في معدلات الدولار من 21.756% عام 2008 الى 7.888% عام 2010 ، نتيجة سعي السلطة النقدية في التقليل من معدلات التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية ومالية تزامنت مع رفع قيمة الدينار العراقي امام العملات الاجنبية . كما موضح في بيانات الجدول (3).

الجدول (3) تطور معدلات الدولار والتضخم في العراق للمدة (2004-2022)

السنة /المؤشر	معدل التضخم %	معدل الدولار %
2004	27	8.683
2005	37	30.652
2006	53	29.374
2007	31	19.265
2008	13	21.756
2009	9	19.592
2010	2	7.888
2011	6	12.574
2012	6	14.508
2013	2	10.702
2014	-1	14.162
2015	2	13.270
2016	0.1	10.195
2017	0.2	8.185
2018	0.4	13.536
2019	0.2	13.896
2020	1	11.038
2021	6	14.864
2022	5	23.953

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية ، اعداد متفرقة ،

يلاحظ من خلال السنوات المدروسة تقلبات في معدلات التضخم ارتفاعا وانخفاضا اذ عاود الى الارتفاع في عام 2011- 2012 حوالي 6% ادى الى ارتفاع معدلات احلال العملة الى 12.574 % الى 14.508% على التوالي، وذلك بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي التي لها دور كبير في التأثير على معدلات التضخم . اما في الاعوام 2013- 2019 انخفضت معدلات التضخم اذ سجل معدل احلال العملة الاجنبية انخفاض الى 10.702% في عام 2013 ويعود ذلك الى دور السياسة النقدية الى في تحقيق المستوى العام للاسعار وهناك تذبذب في الاعوام اللاحقة ارتفاعاً وانخفاضاً .

ان وجود احوال العملة يضعف من قابلية السلطة النقدية في التحكم بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وبصيص السياسة النقدية بالشلل اذ يقتصر تأثيرها في القاعدة النقدية المتمثلة بالمكون المحلي، ومع توسع العوامل غير الخاضعة للقياس وامكانية الافراد الى التحول الى العملة الاجنبية كلما زادت التوقعات بانخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي يصبح عرض النقد متغيرا داخلي. مما يقلل من قدرة السلطة النقدية من التحكم في ادارة السياسة النقدية الامر الذي ينجم عن اختلال التوازن النقدي في السوق المحلي. وبالتالي تصبح السلطة النقدية ير قادرة على تقييد عرض النقد ومكافحة التضخم (بندر، ص11) .

10- التحديات التي تواجه البنوك العراقية :

يتسم المشهد الحالي للمصارف العراقية بمزيد من التحديات والفرص التي تشكلت. والتي نتجت بفعل عوامل تاريخية واقتصادية وجيو سياسية، وان الاستراتيجيات والخطط الحالية غير المرتبطة بالواقع المحلي قد يحدث أن في معظم الحالات لا تأخذ الاستراتيجيات والخطط في الاعتبار خليفة المجتمعات ومستوى الفقر وثقافة ومصالح السكان المحليين (Alnawab , 2021, p21).

وقد شهد القطاع المصرفي في العراق تقدما في جهوده نحو التعافي والتكيف مع الديناميكيات المتغيرة في البلد (Fawzi, 2024, p5).

- 1- بسبب البنية التحتية المتقادمة الناتجة عن سنوات من الصراع ادى الدمار المادي للمرافق المصرفية ونقص الاستثمارات بأنظمة وتقنيات قديمة . فضلا عن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الوصول الى الخدمات المصرفية، الا انه لا يزال جزء كبير من من سكان العراق غير متعاملين مع البنوك .
- 2- كما ساهم عدم الثقة في الفترة السابقة عن المؤسسات المالية الرسمية الى محدودية الشمول المالي .
- 3- بسبب الاضطرابات الامنية المستمرة في مناطق معينة من العراق ادت الى خلق تحديات للبنوك العاملة في تلك المناطق.
- 4- الاعتماد على صادرات النفط يشكل خطراً كبيراً على القطاع المالي والمصرفي.

11- اعتماد المدفوعات الرقمية للبنك المركزي العراقي والتخلص من ظاهرة الدولار

في عام 1959 تم ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي وبسعر (دينار = 2.8 دولار) وبقيّة قبل عام 1990، قيمة الدينار العراقي (3 IQD) دولارات أمريكية تقريبا (الفتح الله، 2024، ص600) . وبسبب العقوبات الدولية، انخفضت قيمتها بسرعة. وفي عام 2003 بلغت قيمة الدينار العراقي 0.0002 دولار أمريكي. اما اليوم بلغ 1470 ديناراً عراقياً تساوي دولاراً واحداً الامر الذي ساهم في زيادة الطلب على العملة الاجنبية (الدولرة). وقد أثر الفساد، إلى جانب عدم اليقين في النظام المصرفي وعدم الاستقرار الأمني والسياسي على سمعة البنوك وخاصة البنوك الخاصة، ودفع العراقيين إلى عدم الثقة في البنوك، سواء الخاصة أو المملوكة للدولة، في حين صنفت منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة 157 في مؤشر الفساد (Al-Hassani , 2022,12).

في عام 2006 سعى البنك المركزي العراقي الى تطوير القطاع المصرفي وزيادة فاعليته في تعزيز الاستقرار المالي عن طريق التداول الالكتروني للاموال وتحويلها بين المصارف باقل نسبة من المخاطرة وبكلفة مناسبة ، لذلك اتخذت السلطة النقدية في العراق تنفيذ نظام المدفوعات العراقي لمواكبة العمل المصرفي الالكتروني وتقديم الخدمات وذلك للنهوض بالواقع المصرفي العراقي ومسايرة النظام المصرفي العالمي والتخلص من ظاهرة الدولار والطلب على العملة الاجنبية . وهذا النظام تتمثل اهميته فيما يلي(توفيق، 2022، ص154):

- 1- سهولة الاتصال بين ادارات المصارف والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية .
- 2- تأمين تسوية اوامر الدفع بشكل اني وأمن بين المشاركين.
- 3- تجنب اخطاء العمل اليدوي .
- 4- تنفيذ المدفوعات بالدينار الامريكي والدولار العراقي.
- 5- التخلص من مخاطر التسويات .

ويؤكد البنك المركزي العراقي أن التقدم الذي أحرزه نظام المدفوعات العراقي خلال الفترة الماضية أدى إلى ضبط كبير لتدفق الأموال داخل العراق وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كافة التحويلات ضمن القطاع المالي والمصرفي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والاحتياطات التي تم تنفيذها ومن ضمنها تحديث نظام المدفوعات بكافة مكوناته وفق المعايير الدولية. وقد تم تصميم هذا التحديث لاستيعاب حجم المعاملات المتزايدة التي تتم من خلال هذا النظام ليكون متوافقاً بسهولة مع مختلف الأنظمة المصرفية. ومن أهم الأنظمة العاملة في البنك المركزي نظام RTGS الذي تم تطبيقه في عام 2006، ونظام المقاصة C-ACH الذي تم تطبيقه في عام 2011 والذي يوفر قاعدة بيانات شاملة لكافة التحويلات لتسوية الصكوك الإلكترونية وأوامر الدفع بين البنوك. وأصدر البنك المركزي مجموعة من التعليمات والاحتياطات للبنوك للحد من مخاطر تبادل الصكوك من خلال النظام. ووجه البنك المركزي إلى إنشاء مجلس المدفوعات الوطني العراقي الذي يضم أعضاء من داخل وخارج البنك المركزي، والذي يساهم في وضع استراتيجيات لتطوير أنظمة الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها، وتعزيز أفضل الممارسات الدولية.

ونفذ البنك المركزي عدداً من الإجراءات، منها تطبيق نظام IBAN الذي يهدف إلى توحيد أرقام الحسابات المصرفية لجميع المصارف العاملة في العراق، والذي يسمح للمصارف بالتحقق من صحة رقم الحساب المحول. ويتكون رقم IBAN للعراق من 23 حرفاً، واقترح اعتماد المصارف الخضراء التي هي مؤسسات مالية متخصصة تركز على تمويل الطاقة النظيفة وغيرها من المشاريع المستدامة بيئية وبذلك تستفيد هذه المصارف من التمويل العام والخاص لدعم تطوير البنية التحتية والتقنيات الحديثة وتعمل على توفير مجموعة من تنوع من الآليات (الشمري، الحمداني، كشكول، 2025، ص155) وقد تم إدراج العراق في قائمة الدول التي تتعامل بالرقم الدولي، والذي لا يقبل التحويلات المحلية أو الخارجية إلا ضمن المعايير الدولية، ومن حيث الإجراءات الاحترازية المتخذة لتشديد تحويل الأموال، وخاصة فيما يتعلق بالصكوك الإلكترونية التي يتم نقلها عبر نظام المقاصة. - الموصفات الأمنية للصكوك الإلكترونية المسحوبة للبنوك بغرض منع الاحتيال (<https://cbi.iq/static/uploads/up/file>)

12- الاستنتاجات :

1. لا يوجد دراسات كافية من قبل السلطات النقدية في العراق في اتخاذ القرارات اللازمة في السيطرة على احلال العملة الاجنبية محل العملة المحلية.
2. بسبب الاوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم تتحقق ظاهرة احلال العملة الاجنبية في العراق .
3. لا يزال احلال العملة بشكل عاملاً هاماً في الاقتصاد العراقي كونه يرتبط اقتصاده بشكل كبير على العوائد النفطية نتيجة الاضطرابات التي يتعرض لها النفط .
4. ان نمو الكتلة النقدية نحو الارتفاع والانخفاض لا يقابله نمو متماثل ارتفاعاً وانخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي من شأنه ان يضع الاقتصاد في وضع من عدم التوازن .
5. تعمل الرقمنة على تقليل دور النقود التقليدية وتزود البلدان النامية بخيارات اوسع للشمول المالي وتقليل تكاليف التشغيل والمخاطر المرتبطة بإدارة العملات المادية .
6. إن طرق الخدمات المصرفية الإلكترونية المتاحة في العراق محدودة للغاية. وقد خلق هذا مشكلة كبيرة داخل القطاع. وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذت في السنوات الأخيرة لسد هذه الفجوة، إلا أن الوضع لا يزال متخلفاً. في محاولة لتعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية في العراق.
7. يساعد الاحلال النقدي على زيادة استجابة الطلب المحلي على الموجودات من العملة الاجنبية وزيادة الضغوط التضخمية وتوقع انخفاض سعر الصرف لذا يساعد امتلاك نظام مدفوعات الكتروني اكثر تطوراً يمكن ان يؤدي الى اصدار عملات رقمية مركزية فضلاً عن ذلك يعزز الاستقرار النقدي والتخلص من ظاهرة الطلب على العملة الاجنبية .

13- التوصيات :

1. يجب على البنوك ان تكون حذرة في اتخاذ قرارات السياسة النقدية للتأثير على احلال العملة.
2. يجب على السلطات النقدية ان تكون اكثر حرصاً على جعل النشاط الاقتصادي في مستوى عالي من تشغيل الموارد الطبيعية والبشرية . وتعمل هذه السلطة على اتخاذ الاجراءات اللازمة في استقرار النشاط الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة .
3. رفع معدلات النمو والتحرر من العوائد النفطية من خلال دور السياسة النقدية في التأثير على معدل الاستثمارات بشكل ايجابي .
4. العمل على اصلاح النظام المصرفي والمالي لزيادة دوره الاقتصادي . والعمل على تحسين اتجاهات الافراد واستثمار اموالهم فيه . بما يمكن صناع القرار في السياسة النقدية من التأثير على الوضع الاقتصادي .
5. ان الزيادة في الكتلة النقدية يجب ان يقابلها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك للحفاظ على قيمة العملة المحلية من أي صدمات خارجية تؤثر على قيمتها الحقيقية .
6. يتطلب رسم خارطة طريق استراتيجية لمستقبل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية والتكنولوجيا المالية في العراق جهداً تعاونياً بين القطاعين العام والخاص .
7. تعزيز وتبسيط الاطر التنظيمية لتوفير بيئة مواتية للمدفوعات الرقمية والابتكار في التكنولوجيا المالية ، والتعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الافكار وافضل الممارسات . وضمان الامتثال للمعايير العالمية .

References

- 1- "البازعي" حمد بن سليمان، "حجازي" المرسي السيد، الاحلال النقدي في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، 1995. <https://journals.ku.edu.kw/jss/index.php/jss/article/view/1275/531>

- 2- " Rojas " C.L. Ramirez , Monetary substitution in developing countries, International Monetary Fund. Not for Redistribution, Finance and Development June 1, 1986 ,
[file:///C:/Users/NCC5@2020/Downloads/022-article-A011-en%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/NCC5@2020/Downloads/022-article-A011-en%20(1).pdf)
- 3- HAY, Chanthol , Currency substitution, inflation, seignorage and welfare : The Case of Cambodia, 2024,
<https://mpira.ub.uni-muenchen.de/121866/>
- 4- "بندر" رجاء عزيز ، انعكاس ظاهرة الاحلال النقدي في فاعلية السياسة النقدية
<https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232008578460.pdf>
- 5- Jewon Ju ,The Relationship Between Currency Substitution and Exchange Rate Volatility, 2020 .
https://econ.berkeley.edu/sites/default/files/ECON_H195B_Thesis%20%288%29.pdf
- 6- حبي، لمياء سعد جواد ،الموسوي، صفاء عبد الجبار علي، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تطور عرض النقد السعودية - حالة دراسية ، مجلة وارث العلمية المجلد (6) عدد خاص ، 2024 .
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/01/25/b444a71a4604f526d52f13dc72932086.pdf>
- 7- "حسن" باسم عبد الهادي، ظاهرة الدولار واحتمالاتها المستقبلية .
<https://almadapaper.net/file/archiveto2615/136/11.pdf>
- 8- " ابراهيم " دعاء جاسم، "ابراهيم" علي عبد الحافظ، محمود. تحليل تأثير التضخم في احلال العملة الاجنبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022).
<https://nejfb.edu.iq/index.php/ejfb/article/view/460/395>
- 9- " Farhan " Muhammed Noori, " Hussein " Ali Talib, " Majeed " Omar Hameed, The impact of monetary policy on monetary stability in Iraq for the period (2004-2018) , Eurasian Journal of History, Geography and Economics, Volume 7, 2022. <https://repository.uobaghdad.edu.iq/file/publication/pdf/df590236-e4ed-47a5-bacc-52d896e4b37c.pdf>
- 10- "سلمان" محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS), vol 16, No 58,2010. <https://doi.org/10.33095/jeas.v16i58.1478>
- 11- " الغالبي" عبد الحسين جليل، 2021 ،سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي ، دراسة تحليلية لعلاقته بالاحتياجات والتجارة الخارجية، مركز الرافدين للحوار ، الطبعة الاولى .
<https://alrafidaincenter.com>
- 12- "توفيق" لبنى محمود "الراوي" علي عبد محمد سعيد ، البنك المركزي العراقي في عصر العملات الرقمية (تجارب دولية مع سيناريوهات افتراضية) ، مجلة الريادة للمال والاعمال المجلد (3) العدد (3) ، 2022.
<http://nejfb.edu.iq/index.php/ejfb/article/view/184/150>
- 13- Wafa Fawzi, Financial Technology in Iraq: Current Status and Future Prospects, Al-Bayan Center Studies Series, 2024.
- 14- CBI: Progress in payment system led to controlling the flow of funds <https://cbi.iq/static/uploads/up/file>
- 15- Abdal Ghany Al-Hassani,Access To Finance In Iraq: An Analytical Study , Investigating The Absence Of International Services, Root Causes, And Missed Opportunities
https://kapita.iq/storage/app/media/New%20Research%20Publications/BLM%207/BusinessLandscape_VII_Digital.pdf
- 16- "براساد" اسوار ، 2022، حقبة جديدة للنقود ، مجلة التمويل والتنمية .
[file:///C:/Users/NCC5@2020/Downloads/prasad%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/NCC5@2020/Downloads/prasad%20(1).pdf)
- 17- الشمري، فهد نعيمش ،الحمداني، محمد مجيد، كشكول ،حسين محمد علي، دور آليات المصارف الخضراء لزيادة إنتاجية العمل المعرفي للمؤسسات المصرفية دراسة تحليلية لأراء عينة من مدراء المصارف العراقية، مجلة الكونز العلمية المجلد (7) العدد (1) ، 2025 .
<https://kunsclj.kunoozu.edu.iq/index.php/Al-Kunooze/article/view/131>
- 18- ال فتح الله ، محمد عيده علي ، قراءات المحاسبية تحليلية في القوائم المالية للبنك المركزي العراقي في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي ، مجلة وارث العلمية المجلد (6) العدد (18) 2024 .
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/01/17/fd1edec180840077d7aab8a9d2046974.pdf>
- 19- كشكول، حسين محمد علي، الحمداني، محمد مجيد، الجبوبي، محمد نبيل ،دور الخدمات المصرفية كم مدخل لتعزيز الابتكار الأخضر للمؤسسات المصرفية دراسة هي لأراء عينة من العاملين في مصرف الرافدين في محافظة ذي قار ، مجلة وارث العلمية المجلد (5) ، 2023
<a383534cf5b908b034044c70eb9b71c9.pdf>
- 20- النواب، إيهاب علي داود ،الشمري، فهد نعيمش حزيان ، 2021 ، التنمية المحلية المستدامة (الاليات-المعوقات-التحديات المستقبلية)، مجلة وارث العلمية المجلد (3) العدد (5) .
ISSN_2618-0278_Vol._3_No._5_March_2021_D9//C'ED.pdf